نظرية العامل بين العلماء القدامى والمحدثين

الدكتور: عيسى العزري
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
البريد الإلكتروني: e.aissa@ univhb-chlef.dz

ملخص:

يذكر النحاة أن سبب نشأة علم النحو مرتبط بغاية تعليمية اللغة لغير العرب أو للعرب الذين فسدت لغاتهم نتيجة الاختلاط بالأجانب، والهدف التعليمي يستدعي الارتباط بقواعد معيارية، فكانت العوامل والعامل عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، إذن علم النحو ليس غاية ولا هدفا لذاته وإنما وسيلة لصيانة اللسان من اللحن، وبدأت فكرة العامل في ميدان البحث النحوي منذ النشأة، ويعد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي، واحتذى هذا المنهج عيسى بن عمر والخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، إلى أن جاء في العصر الأندلسي ابن مضاء القرطبي الذي نادى بإلغاء نظرية العامل، إن دعوة ابن مضاء من العامل الذي لم يحظ في عصره مثل ما حظي به في وقتنا الحاضر من حفاوة التي تتمثل في إلغاء العامل من اللغة العربية، وأسباب الإلغاء تختلف عن أسباب ابن مضاء، ومع هذه الصرخات العالية لم نجد منهم تصنيفا لعلم النحو العربي يستبعد العامل من مملكة علم النحو، ومنهم من ينادي في دراسته النظرية بإلغاء العامل ولكن في التأليف يميلون إلى مراعاة نظرية العامل في مؤلفاتهم.

الكلمات المفتاحية: علم النحو ; نظرية العامل

مقدمة:

الغاية من النحو العربي ضبط الكلام على قواعد العربية وما نطقت به في أصولها دون لحن أو تغيير، وبدأ النحاة بوضع قواعد اللغة بناء على ما يسمعونه من ألسنة العرب في البوادي وما قاله الشعراء وما جاء عليه القرآن الكريم، ومن ثم قاسوا عليها كل ما قيل بعد ذلك وشرطوا عدم الخروج عن ذاك القياس وإلا كان شاذا أو لحنا غير مقبول.

اعتاد العقل البشري ألا يقبل شيئا من دون سبب وأن يتأمل في كل أمر ويبحث عن موجده أو مسببه، فالعقل قاضٍ بأن الموجود لابد له من مُوجد، وأن المخلوق لا بد له من خالق، هذا ما نطق به لسان الفطرة عند الأعرابي عندما سُئل عن دليل وجود الله ؟ فقال: البعرة تدل على البعير، والأثر يدل على المسير؛ لأن العقل الإنساني مفطور على التعليل.

وبذلك لم تقبل العقول العربية أوضاع الأحكام النحوية من رفع وخفض ونصب وجزم دون مبرر لها لذلك، ولم يغفل عنها علماء العربية وإنما بينوها أثناء عملهم في تقعيد القواعد وانطلقوا منها لتأسيس مادتهم النحوية، ونشأ من ذلك ما يسمى بالعامل.

الإعراب إبانة عن المعاني

إن العلاقات بين عناصر الجملة في اللغة العربية تقوم على ثنائية العامل والمعمول، فإذا كانت الكلمة طالبة لغيرها فهي عاملة فيه، وإذا كانت مطلوبة لغيرها فهي معمولة له، وبدأت فكرة العامل في ميدان البحث النحوي منذ النشأة، ويعد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي، وعلى وَفْق ما روى ابن سلام[1]

(ت231هـ)، واحتذى هذا المنهج عيسى بن عمر(ت149هـ) فجلي هذا الاتجاه في النظر النحوي البصري، واتسع القول في العامل على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، ويكاد يجمع المحدثون على أن سيبويه (ت180هـ) أول من أنهج سبيل القول في العامل، وهم يذهبون على أن سيبويه قد أدار بحوث كتابه على فكرة العامل[2]، والأثر النحوي الأول الذي أعنيه هو "الكتاب" الذي جعله النحاة " قرآن النحو" يقول سيبويه: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِث فيه العاملُ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبينَ ما يُبنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[3] ثم تبعه النحاة من بعده.

وعرف الجرجاني العامل بقوله: «ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما أو ساكنا»[4] وهذا باعتبار العلاقة بين العامل والمعمول، ويقول ابن جني في تقسيم العوامل إلى ظاهرة ومعنوية بقوله: «وإما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ك: مررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء»[5].

نظرية العامل في النحو العربي

اعتمد النحاة العرب في تقعيد العربية ووصف بنيتها ثلاثة أصول شكلت منهجهم، وهي: السماع والقياس والتعليل، كان سيبويه يربط بين الأثر الإعرابي والعامل في مستهل كتابه، فقد تعلمه على أستاذه الخليل ابن أحمد، وتأثر بمن سابقوه وعاصروه، وإذا كان العامل قرين القياس ونتيجة العلة، فإن من بَيْن سابقي سيبويه من اشتهر بالقياس والعلة، فقد كان عبد الله ابن أبي إسحاق (113هـ) شديد التجريد للقياس[6]، و أما العلة فقد سئل الخليل بن أحمد عن العلل التي يعتل بها في النحو« فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت عن سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، إن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه»[7]. فالإنسان بطبعه يميل إلى التعليل قصد الفهم والإدراك إلى ربط الظواهر بعضها ببعض ومن طبيعة العقل تتبع الجزئيات ليصل إلى الكليات؛ لذا نجد مازن المبارك يقول في هذا الصدد: «ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكما عاما ليصل بالظاهر إلى القاعدة العلمية؛ ولذلك فليس غريبا أن يكون السؤال عن العلة قديما وأن يكون التعليل موافقا للحكم النحوي منذ وجد، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه، ثم إن النحو لم يلبث أن تأثر بعلوم الدين والكلام فاستمد منها رغبة البحث عن العلة، وأسلوب النظر فيها»[8]. والتعليلات النحوية كانت في أول الأمر يسيرة يحكمها الذوق والاستعمال، ولم تبلغ مستوى التعقيد إلا بعد أن وصل إلى مستوى النضج على يد الخليل، والتعقيد بسبب تأثير الثقافات الوافدة.

وهكذا تبدأ الأمور عفوية بسيطة ثم يقنن لها، ثم تجنح بالقائمين عليها إلى رغبة التجديد والإضافة عليها، وهذا يلمس في الماديات والمعنويات، ونجد هذا جليا في العلة النحوية إذ يقسمها الزجاجي إلى ثلاثة أقسام حيث يقول: « وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية»[9]. ثم يمثل لكل نوع منها بمثال« فأما العلل التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما

سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره مثال ذلك أنَّا لَمَّا سمعنا قامَ زيدٌ فهو قائمٌ، وركِب فهو راكبٌ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذَهَب فهو ذاهبٌ، وأَكَل فهو آكِلٌ، وما أشبه ذلك»، ثم يقول« وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم» ويمكن أن نطرح هذا السؤال هل النّحو العربي معياري أو وصفي، ينبغي أن نفهَم أنّ موقف المتكلّم من اللّغة غير موقف الباحث اللغوي منها؛ فمن مظاهر موقف المتكلّم من اللغة أن يُراعيَ في استعمالِها معاييرَ اجتماعيّة معيّنَة يطابقُها في الاستعمال، ويقيسُ في كلامِه على هذه المعايير، ومن ثمّ يتّسم نشاطُه اللغويّ بظاهرة القياس أو الصياغة القياسية Analogic creation وهي ظاهرة تنشأ معه منذ الطّفولَة، وترافقه كلّما أراد استعمال صيغ لم تَرِد في لغتِه؛ فإذا كانت الصيغة قياسيّة فهو على وفاق وصواب مع لغتِه ولكنّ المتكلّم إذا بالغ في استعمال الصّوغ القياسي دون أن يُراعي مدى صحّة صيغه اللفظيّة أو الجُمليّة وموافقتِها أو عدم موافقتِها للسّماع، فإنّه يكون على غيرِ وفاق مع أنماط القول الصّحيحَة لأنّه لم يعرض الصّيغَ المقيسَةَ على النّماذج المسموعَة، فالمنهج المعياري هو الطّريقة المتّبَعَة في صياغة الألفاظ والعباراتِ عن طريق القياسِ ومراعاة المستوى الصّوابي في الاستعمال، والمستوى الصوابي:« معيار لغوي يرضى عن الصواب، ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو الصوغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغوي، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال»[10]. وقياس النظير على النظير شيء فطري في الإنسان، هذا دور العلة التعليمية ويأتي بعدها العلة القياسية والعلة الجدلية النظرية، والفرق بين هذه الأنواع الثلاثة يظهر بالمثال التطبيقي للزجاجي «"إنَّ زيدا قائمٌ"، فإن قيل: بمَ نصبتم زيدا؟ قلنا: بأنَّ: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه والملاحظ أن هذه العلة أقرب إلى الوصف. فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال: لمَ نصبتم زيدا بإنّ في قوله: "إنَّ زيدا قائمٌ"، ولِمَ وجب أنْ تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لمل ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما تقدم مفعوله عن فاعله، نحو: ضرب أخاك محمدٌ»[11]' هذه علاقة مفترضة تَسَوغ إعمالها النصب والرفع في نظر النحاة، وإذا كان هذا حال العلة القياسية فإن حال العلة الجدلية النظرية أعمق، وقد أصاب الزجاجي في تسميتها توفيقا كبيرا فهي لا تخلو أن تكون ضربا من الخيال النظري الذي لا يعتمد على نظرية تقويه، يقول الزجاجي: « وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا المثل أنْ يُقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة، وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما تقدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدًا عمرو، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل، وذلك فرع ثان؟ فأي علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأي قياس اطرد لك في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله هلا أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم ضرب أخاك محمدٌ ضرب محمدٌ أخاك؟ وهلا امتنعت من ذلك لعلة، لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم إنَّ خلفك زيدا وإنَّ أمامك بكرا، وما أشبه ذلك؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو ضرب زيدا عمرو، امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم إن زيدا أبوه قائم، وإن زيدا ماله كثير،

والفاعل لا يكون جملة؟ ولمَ أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إنَّ زيدا يَركبُ وإنَّ عبدَ الله رَكِب، أرأيتم فعلا وقع موقع الفاعل بدلا منه نائبا عنه؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضا»[12]، والزجاجي يطلق الجملة الأخيرة من كلامه هنا بغية الإثارة لا غير.

والملاحَظ أن العلة الجدلية النظرية متفرعة عن العلة القياسية، ولما كانت العلة القياسية تعتمد على الافتراض وقعت التناقضات التي كشفت عنها العلة الجدلية النظرية، فالكلام ينقض بعضه بعضا على حد قول الزجاجي، ولكن النحاة يتتبعون هذه العلل ويلتمسون العلائق التي تبين أن الكلام غير متناقض، ويقرون أن الهدف في أول سعيه كان تعليميا بحتا، ثم يتحول إلى مجادلة ومناظرة وتبتعد عن الغاية الأولى التي اقتضت بحث العلل من أجلها.

تأثر علم النحو بالعلوم الأخرى

إن التأثر والتأثير سنة كونية والنحاة كغيرهم تأثرت عللهم بالعلوم الأخرى، يقول ابن جني: «وكذلك كُتُب محمد بن الحسين – رحمه الله – إنما ينتزع أصحابُنا منها العللَ؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيُجْمَع بعضها على بعض بالملاطفة والرفق، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة، غير منكور»[13]، غير أنه يرى أن علل النحو أقرب إلى علل الفقهاء والمتكلمين وإنْ كانت لا تبلغ منزلتها، كما يرى أن علل النحو على ضربين أحدهما واجب لابد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له[14]، ويرى أن جميع علل النحو موافقة للطباع بدليل قوله: « ولست تجد شيئا مما عَلَّل به القومُ وجوهَ الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به»...ويرى أن جميع علل النحو«موافقة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد»[15]، ويمثل للعلل النحوية الموافقة للطباع ومن ذلك قولهم: إن ياء نحو ميزان ، وميعاد، انقلبت عن واو ساكنة؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة. وهذا أمر لا لَبْس في معرفته، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به. أما ما يقابله من العلل الفقهية التي تعرف علته نحو رجم الزاني إذا كان محصنا، وحده إذا كان غير محصن؛ وذلك لتحصين الفروج، وارتفاع الشك في الأولاد والنسل... وكذلك إقادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء[16]، ومن هنا ندرك قوة تأثر العلل النحوية بالعلل الفقهية وانسجامها مع الطباع. وما العامل في أول أمره إلا ضربا من التعليل، يقول محمد حماسة عبد اللطيف: فقد رأى النحاه وهم يقعدون للغة أن الكلمة قد تأتي مرة مرفوعة، وأخرى منصوبة وثالثة مجرورة، واستجابة لطبيعة التعليل التعليمي رأوا أن يربطوا ظاهرة رفع الأسماء بدواعيها أو بأحوالها التي تكون عليها فأداهم ذلك إلى القول بعوامل النصب وغيرها من العوامل[17]، هذه لفتة طيبة حسنة يشكر عليها وتؤكد علاقة العلة بالعامل وكيف تولد العامل من خلال البحث في العلل النحوية، واعتمدها النحويون القدامى بما أنهم المؤسسون لها وساروا عليها وانطلقوا منها في تأسيس القواعد النحوية، مما يدل على أنها ركن مهم في النحو العربي فمن دونها لا يقوم إعراب ولا تحدد هوية الكلمة، وهذا دليل قاطع على نفي المعلومة الوافدة التي مفادها أن النحو العربي متأثر في أصل نشأته بالدراسات اللغوية والمنطقية المترجمة. وإذا نظرنا بعين ثاقبة نجد العلة النحوية بِنْتاً للعلة الفقهية.

التعليمية ونشأة العامل:

ويذكر النحاة أن سبب نشأة علم النحو مرتبط بغاية تعليمية اللغة لغير العرب أو للعرب الذين فسدت لغاتهم نتيجة الاختلاط بالأجانب، والهدف التعليمي يستدعي الارتباط بقواعد معيارية، فكانت العوامل «والعامل عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[18]»، إذن علم النحو ليس غاية ولا هدفا لذاته وإنما وسيلة لصيانة اللسان من اللحن، ولكن تطور العلوم الأخرى أدى إلى الابتعاد عن الغاية الأولى لنشأة علم النحو. فإن كثيرا من الباحثين يرجعون نشأة العامل في النحو إلى التأثر بالمنطق أو الفلسفة الكلامية، يقول إبراهيم مصطفى: «والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم»[19]، وإن نشأة العامل مرتبطة بمطلب العقل الإنساني ألا يقبل شيئا من دون سبب.

وقد قسم النحاة العوامل إلى لفظي ومعنوي، واللفظي نوعان قياسي وسماعي، وعرفوا العامل القياسي بأنه «ما صح أن يقال فيه: كل مكان كذا فإنه يعمل كذا» وجملتها سبعة وهي الفعل على الإطلاق، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة والمصدر، والاسم المضاف، والاسم التام وهو الذي ينصب به التمييز لأنه تم بالتنوين، ومنها ما يكون ازدواجي العمل كالرفع والنصب ومنها ما يكون أحادي العمل كالنصب، أما العوامل اللفظية السماعية فهي ثلاثة أصناف: أفعال وحروف وأسماء، وجملتها واحد وتسعون عاملا، فالحروف العاملة منها ما يعمل في الاسم، وهي نوعان عاملة في المفرد وعاملة في الجملة، وما يعمل في المفرد إما جار وإما ناصب، ومنها ما يعمل في الجملة، ومن الحروف العاملة ما يعمل في الفعل المضارع إما النصب أو الجزم. وأما العوامل اللفظية أسماء تجزم المضارع، ومنها أسماء الأفعال، وأما العوامل اللفظية السماعية التي هي أفعال فهي الأنواع الأربعة المتمثلة في الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وأفعال القلوب. وأما العوامل المعنوية فهي شيئان هما الابتداء ورافع الفعل المضارع، هذا عند سيبويه[20].

ودرجات العامل أقسام، فمنها العامل القوي، ومنها العامل الضعيف ومنها ما هو أصل، ومنها ما هو فرع، ومنها ما اختلف في تحديده، ومنها ما اختلف فيه هو نفسه فمثلا عامل الرفع في الفعل المضارع، قيل هو معنوي على الصحيح، وذهب الكسائي إلى أن عامله لفظي وهو حروف المضارعة، وعلى أنه معنوي اختلف فيه فقيل: هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء، وقيل: هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا، وقال به جماعة من البصريين منهم الأخفش. ويكفينا في التعليق على كل هذا الخلاف قول أبي حيان: «وليس لهذا الخلاف فائدة، ولا ينشأ عنه حكم نطقي»[21] فالفعل المضارع يُرْفَع في بعض حالاته فلا داعي لهذا الجدال الذي لا ترجى منه منفعة. وهذه العوامل السالفة الذكر كُتِب لها البقاء في النحو العربي، ولكن صوتان ارتفعا بالمخالفة لما سبق، ويُعَدّ الصوت الأول خطرة من الخطرات أو فكرة من الأفكار ظهرت ثم تلاشت، وكان الصوت الثاني تلبية لمذهب ديني أراد صاحبه يلزمه على أنواع النشاط الفكري فلجأ إلى علم النحو لكونه منطلقا للدراسات اللغوية والأدبية والنقدية والبلاغية، ويلاحظ أن هذين الصوتين لم يكتب لهما الانتشار؛ لأن الأولى لم يعمل بها صاحبها، وأما الثانية فكانت خروجا على المألوف فقُوبلَتْ بالإنكار، وأقصد بالخطرة الأولى رأي ابن جني في العامل، وبالصوت الثاني رأي ابن مضاء القرطبي.

لمحة عن رأي ابن جني في العامل النحوي:

لم يخرج ابن جني عما ألفه النحاة في نظرته للعامل النحوي في كتبه المتعددة غير إشارة منه في خصائصه تلفت أن العامل الحقيقي ليس هو العوامل اللفظية والمعنوية التي بَيَّنَها النحاة، وإنما هو المتكلم نفسه ولم يكن يقصد بذلك إلغاء العوامل النحوية المتعارف عليها، هذه دعوة بل خطرة خطرت له حيث رأى أن المتكلم باللغة هو الذي يجري الرفع والنصب والجر والجزم على لسانه، يقول ابن جني: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمَرَرْتُ بزيد، وليتَ عمراً قائما، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل مع الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، ولا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باستعمال المعنى على اللفظ وهذا واضح»[22]، إن أبا الفتح يرجع الرفع والنصب والجر والجزم إلى المتكلم، هل لكل متكلم نظام خاص به؟ بل إن المتكلم باللغة يجري في استخدامه لها على سنن الجماعة، وإن ابن جني يقصد بالمتكلم هنا مجموعة المتكلمين باللغة، والعرف اللغوي هو الذي يحدد الرفع والنصب والجر والجزم، ولعل العبارة التي ذكرها بعد ذلك بَيَّنَتْ ما يريد «وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ» فمضامة اللفظ للفظ هذه، هي النظام اللغوي للمتكلمين حيث ينضم اللفظ المخصوص إلى لفظ مخصوص بهيئة مخصوصة وترتيب مخصوص وهذا هو أساس ترتيب الجملة، والعرف اللغوي العام هو الذي يضع هذه القواعد، هذه نظرة ابن جني إلى العامل النحوي تركها ومضى دون أن يوضحها.

دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل:

انطلق النحاة القدامى من نظرية العامل في تأسيس القواعد النحوية، مما يدل على أنها ركن أساسي في النحو العربي، من دونها لا يقوم إعراب كلمة ولا تحديد هويتها، إلى أن جاء في العصر الأندلسي ابن مضاء القرطبي الذي نادى بإلغاء نظرية العامل وغيرها، وقد أفاد ذلك من قول ابن جني أن العامل يكون للمتكلم: «فالعمل مع الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، ولا لشيء غيره»[23]، وكأن ابن مضاء تيقن أن ابن جني رفض نظرية العامل وأسنده للمتكلم، والحقيقة أن ابن مضاء أساء فهم ابن جني في نظرته إلى العامل، واتهم النظرية وكل من أخذ بها بالجنون والفساد، فقال: « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، لا يقول بها أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا يُنصب زيد بعد إنّ في قولنا "إن زيدا" إلا بعد عدم إن. فإن قيل بمَ يُردُّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعلُ الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه. وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل لا بإرادة ولا بطبع»[24].

فحمل مصطلح العمل على ظاهره، وربط الأحكام الإعرابية بالشريعة، فتناول لفظ "الفاعل" بإرادة الله تعالى دون البشر حيث نزع معنى الفاعلية منهم، فكان حاد الهجوم على نظرية العامل وأهلها، وقد يكون سبب ذلك تخصصه في مجال الفقه والقضاء، وأثر مذهبه الفقهي الظاهري عليه وإسقاطه على مبادئ علم النحو مما أدى إلى رفض كل مسبب أو عامل في المسائل النحوية. ويحضرني تعليق محمد عبد اللطيف حماسة: « ومن الممكن أن نتوجه بهذا السؤال إلى ابن مضاء: أليس رب تميم هو رب الحجازيين؟ فإذا كان الجواب بالنفي فإن ابن مضاء حينئذ يكون قد خرج من ربقة الإسلام، وإذا كان الجواب بالإيجاب فإننا نقول له: لماذا ينصب الله الخبر بعد "ما" الحجازية؟ ويرفعه بعد "ما" التميمية؟»[25]، ولا أدري كيف خطر هذا الخاطر على قلب رجل يعرف أدنى معرفة من كلام العرب فإنه لو كان المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويجزم، لكان قول القائل: "جاء محمدا"، و"رأيت محمدٌ" صوابا لا لحن فيه بحال! ولم يؤخذ بنظرية ابن مضاء ولم ينظروا في أمره وخمد وميض فكرته سريعا، إلى أن جاء العصر الحديث وخرج من تبنّاها، ونادى بها بعض المحدثين بنا نادى به وتبنوا أفكاره، ورأوا في أفكاره ما يؤيده علم اللغة الحديث.

من آثار نظرية العامل في النحو العربي

ومن الآثار التي ترتبت على القول بنظرية العامل، حيث أسهم بنصيب كبير في أمور عديدة منها:

1) توسيع هوة الخلاف بين البصريين والكوفيين أو بين المدرسة الواحدة، فبرغم اتفاق المدرستين على أهمية العامل ودوره في الإعراب، فقد اختلفوا حول بعض أنواعه منها:

أ/ اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو "يقوم زيد" و"يذهب عمرو" فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله[26].

ب/ ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ بالابتداء[27].

ت) يرى الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمونه الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: "أمامك زيد" "في الدار عمرو"، وإلية ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء[28].

ث) ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها نحو: لولا زيد لأكرمتك، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء[29].

ج) ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا، نحو: ضرب زيد عمرا. وذهب بعضهم أن العامل هو الفاعل. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية. وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا[30].

د) ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين "أكرمني وأكرمت زيدا" و"أكرمت وأكرمني زيد" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى[31].

ذ) ذهب الكوفيون إلى أن "حتى" حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير نحو قولك "أطع الله حتى يدخلَك الجنة" وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض نحو قولك "مطلته حتى الشتاء" ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم بعدها يخفض بإلى مضمرة أو مظهرة. وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر والفعل بعدعا منصوب بتقدير "أنْ" والاسم بعدها مجرور بها[32]. هذه بعض الآثار التي ترتبت على نظرية العامل، ومنها أيضا كما يقول محمد عبد اللطيف حماسة: شغل النحاة عن دراسة الجملة العربية دراسة أسلوبية، بل تعلقت الدراسة بالبحث عن العوامل فتوزعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة، واهتمت كتب النحو بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها[33]. ولكن الواقع يثبت أن النحاة العرب اهتموا بالجملة التي منها جملة الشرط وجوابه، وأسلوب التعجب والاستفهام وأقسام الجمل الفعلية والاسمية، والجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي ليس لها محل من الإعراب، ولكن علماء البلاغة تعرضوا لدراسة الجملة أسلوبا التي منها الأسلوب الخبري والإنشائي وأقسام كل نوع وأغراضهما المختلفة.

الدعوة إلى إلغاء العامل بين المؤيدين المعارضين:

إن دعوة ابن مضاء من العامل الذي لم يحظ في عصره مثل ما حظي به في وقتنا الحاضر من حفاوة التي تتمثل في إلغاء العامل من اللغة العربية، وأسباب الإلغاء تختلف عن أسباب ابن مضاء، ومع هذه الصرخات العالية لم نجد منهم تصنيفا لعلم النحو العربي يستبعد العامل من مملكة علم النحو، ومنهم من ينادي في دراسته النظرية بإلغاء العامل ولكن في التأليف يميلون إلى مراعاة نظرية العامل في مؤلفاتهم. كما أن دارسي علم اللغة المحدثين لا يقرون العامل على الإطلاق ولكن إبراهيم مصطفى قد دعا إلى إلغاء العامل في كتابه "إحياء النحو" دون أن يتبنى في ذلك على آراء العلماء المحدثين حيث قال: «مهما يكن استقبال الناس إياها، ومهما يتجهموا، أو يبشروا بها، فلن يستطيع النحاة من بعد أن يركنوا إلى نظريتهم العتيدة السابقة "نظرية العامل" وقد بنيت عليها من قبل أصول النحو، واستقرت قواعده، وشغلت النحاة ألف عام أو يزيد، وملأت مئات الكتب النحوية خلافا وفلسفة وجدلا بل تمثلت لها فلسفة خاصة أفردت بالتأليف... لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تفاوت وهلهلة» ويقول أيضا إن «تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحف عنها آمادا، وكان يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير[34]. والأساس الذي يدعو إليه إبراهيم مصطفى اعتماد القرائن الدالة المعنى.

وقد أثارت دعوة إبراهيم مصطفى كثيرا من المناقشات، وتصدى العلماء للرد على آرائه في "إحياء النحو" منها إسقاط العامل و الدعوة إلى إلغائه، ومن هؤلاء الباحثين محمد أحمد عرفة في كتابه "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة حيث قال هذا العَلَم مخاطبا إبراهيم مصطفى: «تريثوا تريث المستبصر وأعدوا العدة قبل الهجوم، ولا تستصغروا أمر معاصريكم، ولا تستهينوا بعلمهم فإن الاستهانة بالمنازل تدعو إلى قلة الاستعداد» وتمثل بقول الشاعر:

جَاءَ شَقيقٌ عارِضاً رُمْحَهُ *** إنَ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ[35]

ويرى بعض النحاة التقليديين "أن العامل النحوي" كان سببا في "تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، ومع هذا يرون أن الأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو الأخذ بالأيسر عملا وتطبيقا وإفادة بالرغم من أنه ليس هو المقطوع به... لكن لا بأس أن ننسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة من النسيان أو التناسي، والضرر لا أثر له[36]، لا ندري كيف يجتمع المتناقضان؟ كيف يكون العامل النحوي سببا في إفساد النحو، ويكون الأخذ به مفيدا عملا وتطبيقا في الوقت نفسه.

أما موقف العلماء المحدثين من "العامل النحوي" فيرفضون وجود العامل في الدراسات اللغوية، فالمنهج اللغوي الحديث يقوم أساسا على ملاحظة اللغة المدروسة نفسها ولا يعترف بتدخل المنطق الأرسطي في دراسة اللغة؛ لذلك حرص هؤلاء الدارسون على إبعاد التعليل النحوي وهو أثر من آثار المنطق[37]، كما أن الأخذ بنظام القرائن في الجملة، ودراسة العلاقات السياقية من حيث الترابط والتوافق السياقين يستدعي ضرورة إلغاء النحوي، وما يتصل به من التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير.

إنَّ المتأمل في دراسة النحو العربي يجد منهجين، أحدهما يتبع الطريق المألوف للنحاة من قبل، والكثير منهم يدافعون عن العامل ويلتمسون له مسوغات البقاء والاستمرار، وإن كان بعضهم يحاول التجديد المألوف كالمرحوم إبراهيم مصطفى. والآخر يحول أن يفيد من الدراسة اللغوية الحديثة. ومن هؤلاء المدافعين عن "العامل" عباس محمود العقاد، وعلي النجدي.

أما العقاد فقد تناول نظرية العامل بوصفها «مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة، بل هي مسألته الكبرى، أو مسألته الأولى والأخير؛ لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء ... النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة»[38]، ويفهم من كلام العقاد أنه يهمل وسائل الترابط السياقي الأخرى في الجملة، أو القرائن الأخرى كالربط والرتبة والمطابقة والإسناد وغير ذلك، كما يبين رأيه في مسألة العامل بقوله: «والرأي الذي انتهينا إليه بعد مراجعة الأقوال المتعارضة في المسألة أن الحكم الصواب فيها وسط بين الطرفين كأكثر ما يكون الصواب بين الأطراف المتباعدة.

فالمنكرون للعامل – ظاهرا ومقدرا- مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموقع ...وهذا فضلا عن أن الشواهد الطردة من آيات القرآن الكريم ومن الأحاديث النبوية على تعدد رواياتها.

ويقابل هذا الخطأ من الطرف الآخر تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية كتعميم حكم الرفع وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع، أو تعميم معاني الجزم والكسر على هذا المثال ثم ضبط مفعول العامل في مواضعه المختلفة على هذا القياس.

وإنما يتوسط الرأي الصواب بين هذين الطرفين، فلا جدال في دلالة العامل على معنى متصل بما تفيده الكلمة في موقعها ، وليست الحركة جزافا بغير دلالة الشيوع والتواتر»[39].

ولست مغاليا إذا قلت إن العقاد –كما يدل كلامه – يخلط بين أمرين هما وجود الحركة الإعرابية، وموجب هذه الحركة الإعرابية، فلا يمكن أن ننكر وجود الحركات الإعرابية واتفاقها مع اتفاق الموقع، ولكن الاختلاف في موجب هذه الحركات الإعرابية وهو ما يسمونه بالعامل، كما يتبين من كلام العقاد أنه يستدل على وجود العامل النحوي بوجود الحركات الإعرابية.

وأما علي النجدي ناصف من العلماء الذين دافعوا عن العامل وآثاره من التقدير والتأويل؛ حيث يرى أن التأويل والتقدير كليهما ضرورة في العربية لكثرة الإيجاز والحذف إذ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء، ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز... ولكنهم اعتمدوا فيها على مبادئ سليمة وأصول مقررة فقاسوا النظير على النظير واستدلوا بالحاضر على الغائب ورأوا المحذوف في المذكور وتهديهم رواية واسعة وملاحظة بارعة [40] ، هذا حال اللغة العربية لأن العلماء لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقا بل هما من سماتها المميزة لها.

وقد وجه علي النجدي ناصف نقده إلى ابن مضاء الذي دعا إلى إلغاء العامل وما يتبعه من التقدير والتأويل، ولم يصدر ذلك عن دعوة لغوية صحيحة قائمة على ملاحظة اللغة وتناول نصوصها، بل كان يصدر في ذلك عن نزعة أهل الظاهر في فقه الدين واستنباط مسائله وعدم الاحتكام إلى النصوص بدليل قوله: « وأما العامل الذي يثير ابن مضاء على النحاة ويحمله على القول بأن في تقدير بعض أنواعه افتراء على الله، وانتحال كلام لم يقله سبحانه فالخطب فيه يسير»[41]. إن قضية التأويل والتقدير في اللغة العربية من طبيعتها وسماتها التي تتميز بها وضرورة لا غنى عنها، ولا حيلة لأحد في دفع آثار العامل ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظة بسمتها الأصيل وخصائصها المميزة، وليس بوسع باحث مهما أوتي من سعة العلم أن يفعل ذلك؛ لأن خصائص اللغة لا يغيرها فرد واحد يعمد إلى ذلك عمدا، والجميع يعلم أن نحاتنا – رحمهم الله – أرادوا خدمة اللغة في حدود ما أتيح لهم من وسائل ولم يقصروا في ذلك، ولكل عصر أساليبه ووسائله.

وهناك فريق آخر يستغل هذا الخلاف، ويحاول أن يدفع باللغة العربية الفصحى إلى ركن مظلم في المتحف وفي زوايا التاريخ واستبدالها باللغة العامية أو بلغة غربية، ولن يتأتى هذا وقد حاول الاستعمار الغربي هذه الخطة الخبيثة مرارا ولكن فشل.

الخاتمة

إن السبب في نشأة العامل النحوي في قواعد اللغة العربية هو حاجة الإنسان الطبيعية إلى الاطلاع والتعرف على مسببات الأسباب المتمثلة في تعليم اللغة العربية لأهلها ولغير أهلها، فهما في حاجة أن يعرفا الأسباب التي تجعل بعض الكلمات مرفوعة وبعضها منصوبا وبعضها الآخر مجرورا والباقي مجزوما، وما العامل إلا تيسير للتحدث باللغة العربية، واعتمده النحويون القدامى بما أنهم المؤسسون له وساروا عليه وانطلقوا منه في تأسيس القواعد النحوية؛ مما يدل على أنه ركن مهم في النحو العربي فمن دونه لا يقوم إعراب ولا تحدد هوية الكلمة، وأن العامل ليس مجرد نظرية فحسب وإنما هو أمر منطقي يراد به تحديد الكلم ومعناه وسياقه على ما ساقته العرب في ألفاظها دون الخروج عنها، فإن ضاع العامل وهُدِم لَهُدِمَ النحو كله، ولخرجنا من ذلك دون قواعد ثابتة للغتنا ولعدنا إلى سابق عهدنا قبل خمسة عشر قرنا هجريا.

الهوامش:

[1]- يراجع طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، السفر الأول، ط1، القاهرة، ص14، ونظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، عبد الحميد مصطفى السيد مجلة، المجلد18، العدد:3،4، السنة2002م ص46.

[2]- يراجع مناهج الدرس النحوي في العلم العربي في القرن العشرين، موسى عطا محمد، الجامعة الأردنية عمان 1992م ص145.

[3]- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبز، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، مطبعة عالم الكتب بيروت لبنان 1403هـ1983م 13/1.

[4]- العوامل المائة في أصول العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهري، تحقيق البدراني زهران، ط2، دار المعارف القاهرة 1988م ص

[5]- الخصائص109/1.

[6]- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري تحقيق إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة الأندلس بغداد 1970م ص26.

[7]- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق مازن المبارك، الطبعة: السادسة، مطبعة دار النفائس1416هـ - 1996م بيروت لبنان65،66.

[8]- يراجع النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية 1971م ص 51 – 71.

[9]- الإيضاح في علل النحو 64.

[10]- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، الأنجلو مصرية 1858ص29.

[11]- الإيضاح في علل النحو 64.

[12]- الإيضاح في علل النحو 65.

[13]- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة 163/1.

[14]- يراجع الخصائص 88/1.

[15]- الخصائص 50،51/1.

[16]- يراجع الخصائص 49،50/1.

[17]- يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي القاهرة (د ت)ص167.

[18]- المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرزي، تحقيق عبد الحميد طلب، الطبعة الأولى دون تاريخ ص61.

[19]- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى القاهرة 1959م ص 163.

[20]- هذا تلخيص لما في العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني.

[21]- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الطبعة الثانية بحيدر أباد 1359هـ 264،265/1.

[22]- الخصائص 100،109/1.

[23]- الخصائص 100،109/1.

[24]- الرد على النحاة، أحمد بن عبد الرحمن ابن مضاء، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي1947م ص85.

[25]- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 174.

[26]- يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن أبي سعيد الأنباري النحوي، مطبعة دار الطلائع القاهرة مصر، (د ت) 103/2 .

[27]- يراجع المسالة "5" من الإنصاف 56/1.

[28]- يراجع المسالة "6" من الإنصاف 61/1 - 60.

[29]- يراجع المسالة "10" من الإنصاف 76/1- 81.

[30]- يراجع المسالة "11" من الإنصاف 82/1- 84.

[31]- يراجع المسالة "12" من الإنصاف 85/1.

[32]- يراجع الإنصاف 141/2.

[33]- يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص182.

[34]- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، (القاهرة 1995) ص194،195.

[35]- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، نقلا عن العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص192.

[36]- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، (دار المعارف بمصر 1966) ص186 -192.

[37]- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، (الأنجلومصرية 1958 ص51.

[38]- أشتات مجتمعات في اللغة، عباس محمود العقاد، الطبعة الثانية دار المعارف القاهرة دون تاريخ، ص29.

[39]– أشتات مجتمعات في اللغة، ص 149 –150.

[40]– من قضايا اللغة والنحو، مصطفى ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة (دون طبعة) ص87–97.

[41]– من قضايا اللغة والنحو ص 105 .